على الذات غير ما ورد اذ الهبة من جملة افعاله تعالى فهى من متعلقات العذر
فانما عطية حال هبتها فيشتق الوصف للمفعول باعتبار حال تعلق
الفعل به فلا ابلوله للتلازم بين الواهب و الموهوب والواهب يتضمن
المعطى و الموهوب يتضمن العطية واللازم مقارن للملزوم وليس المراد
واهبها باعطاء اخر مبنى بهذا التوهم انه لا يشتق الوصف المفعول باعتبار حال
تعلق الفعل به بل باعتبار تمام التعلق وهذا مردود بقوله للتلازم الخ فتدبر
انه مسند الخ اي مقصد نفس الذات التى صارت بذلك الاعطاء عطية فراعي اللفظ
اولاً فى قوله الذى وراعى المعنى ثانيا فى قوله صارت قوله فهو نظير تضرب
المضروب اي اذا لم تعين انه مضروب بغير هذا الضرب الذى تجزيه الآن
وقد شنع السبكي الخ حيث قال فى احوال الاسناد الخبرى ما حاصله كما قاله
بعض الافاضل حقيقة الضارب والمضروب لا تتقدم على الضرب ولا تتاخر عنه فمعنى
كون اسمي الفاعل والمفعول حقيقة فى الحال اى حال التلبس بالحدث لا حال
النطق فالمعنى من قتل كافرا فعلا صار به قتيلا واما ما ذكره من لا احصيه من الائمة
انه سمى قتيلا باعتبار مشارفة القتل فلا تحقيق له ~~قوله~~ اهـ قوله حقيقة
الضارب الخ لرد توهم القائل بمجاز الاول فى الحديث انه لا يشتق عنوان المفعول
باعتبار حال تعلق الفعل به ان بنى قوله المذكور على هذا التوهم فان بناه على
توهم ان معنى كونه اسمى الفاعل والمفعول حقيقة فى الحال ان كلا حقيقة فى حال
النطق فمحل رد توهمه قوله فمعنى كون اسمى الفاعل الخ واقتصار من حشى
الكتاب على مجاز الاول بعيد اعتباره المبنى الاول والا فلا يظهر الا على ان
المراد العطية المستقبلة فقط فلذلك لم يرد عليه المحشي بما يناسب المبنى الآخر
ثم جنح اى بعض حواشي العصام وقوله الى تفريعها اي تفريع الخلاف
فى المسألة بين السبكي وغيره فالسبكي قال لا يشترط سبق المفعول به

بوصفه

٤٩
بوصفه العنواني فقال لا مجاز وغيره المخالف له قال يشترط ذلك فاحتاج
عند اعرابه مفعولا به الى مجاز الاول ليتحقق الشرط وذلك انه بعد اعتبار
المجاز يكون الوصف العنواني كونه ذاتا تصير الى القتل قبل الفعل ولو اعربه
مفعولا مطلقا لم يحتج لذلك والمفعول المطلق يجوز ان يكون ذاتا عند من يشترط
ما تقدم فافهم المختلف فيه اشتراط وجود الذات اي ولا دخل للوصف العنواني
كما توهمه من جنح الى التفريع فلا صحة لتفريعه لوجود الذات قبل فى هذه المسألة
قال بعضهم لا يتم كلام المحشي الا اذا لم ينظر فى المفعول به الى الوصف العنواني مع
انه منظور اليه كما صرح به السبكي وذكروه فى كتب النحو ونهذا وقع الخلاف فى السموات
والافلاك وما ذكروه من كونها سموات موجود قبل تعلق الخلق بكونها سموات اهـ
ولا يخفى ان الموجود قبل تعلق الخلق بكونها سموات انما هى هو بالنسبة الى ذات
السموات كالنطفة بالنسبة الى الانسان فهل يقال عند وجود النطفة التى خلقت
منها ذات زيد ان ذات زيد موجودة الآن بالفعل ولا يصح قولك ذات زيد لم
توجد الآن بالفعل وقول المحشي ولك ان تقول الخ يشعر بعدم التعويل على ما توهم
خلافه بهذا القول وكونه المختلف فيه هو اشتراط وجود الذات هو الذي يفهم من
كلام فى المغني وعبارته السابع عشر قولهم فى نحو خلق الله السموات ان السموات
مفعول به والصواب انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا
قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا كقولك به كضربت
زيدا وانت لو قلت السموات مفعوله كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت
السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصح ايضاح آخر المفعول به ما كان
موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان
الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده والذى غر اكثر النحويين فى هذه المسألة انهم
يمثلون المفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال
لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)